سُورَةُ النُّورِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النُّور: ١]

القراءات: «وفرضناها» قرأ ابن كثير وأبو عمرو بتشديد الراء، وقرأ الباقون بتخفيفها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «فرضناها» بتخفيف الراء وتشديدها، أمّا قراءة التخفيف، فالفرض هو القطع، والتقدير قال الله تعالى ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧]. أي قدّرتم، ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [القَصَص: ٨٥]، أي قدّر. ثمّ إنّ السورة لا يمكن فرضها لأنها قد دخلت في الوجود وتحصيل الحاصل محال، فوجب أن يكون المراد وفرضنا ما بُيّن فيها، وإنما قال ذلك لأن أكثر ما في هذه السورة من باب الأحكام والحدود فلذلك عقبها بهذا الكلام. وأمّا قراءة التشديد، فقال الفراء: التشديد للمبالغة والتكثير، وأما المبالغة، فمن حيث أنّها حدود وأحكام، فلابد من المبالغة في إيجابها ليحصل الانقياد لقبولها. وأمّا التكثير، فلوجهين: **أحدهما-** أنّ الله تعالى بيَّن فيها أحكامًا مختلفة. **الثاني-** أنّه سبحانه وتعالى أوجبها على كل المكلفين إلى آخر الدهر.

وقال الألوسي: وقرأ عبد الله وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة وأبو عمرو وابن كثير. «وَفَرَّضْنَاهَا» بتشديد الراء لتأكيد الإيجاب والإشارة إلى زيادة لزومه أو لتعدد الفرائض وكثرتها أو لكثرة المفروض عليهم من السلف والخلف، وفي الحواشي الشهابية قد فسر «فرّضناها» بفصلناها ويَجري فيه ما ذكر أيضًا.

قال تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٢]

القراءات: «رأفة» قرأ ابن كثير بخلف عن البزي بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بإسكانها وهو الوجه الثاني للبزي، وقرأ الأصبهاني وأبو جعفر وأبو عمرو بخلف عنه بإبدال الهمزة في الحالين وكذا حمزة عند الوقف.

التوجيه: قال ابن عاشور: «رأفة» يجوز فتح همزتها وتسكينها، **قلتُ:** هما لغتان صحيحتان. ولعل وجههما بيان لزوم عدم الرأفة سواءٌ حرّكتكم هذه الرأفة وجعلتكم تتركون تنفيذ أحكام الله وحدوده وفق ما شرع، وهو ما تدل عليه قراءة تحريك الهمزة (بالفتح)، أو لم يحدث ذلك، ولكن نفَّذتم الأحكام والحدود وأنتم ترون الخير والمصلحة في خلافها، وهو ما تدل عليه قراءة إسكان الهمزة وأمّا قراءة السوسي «رافة» فهي تدل على عدم جواز التهاون والتساهل، فأكرم بكلام ربيّ الأعلى!!

فائدة: قرأ أبو جعفر ووقفًا حمزة «مِيَة» وقرأ الباقون «مائة»، ولعلّ وجههما هو بيان اختلاف حال الناس، فربما كان المرتكب للفاحشة ضعيفًا بحيث لو جُلد بالجريد لمات، فهذا يضرب الحدّ بما لا يهلكه، وهو ما يدل عليه التخفيف في قراءة «مِيَة»، وأمّا من ليس كذلك فيقام عليه الحدّ بالجريد، وهو ما تدل عليه قراءة «مائة»، فسبحان مَنْ هذا كلامه!

قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [النور: ٦].

القراءات: قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر «أربع» برفع العين، وقرأ الباقون بنصب العين.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة «أربع شهادات» نصبًا، ولنصبهم ذلك وجهان: **أحدهما**- أن تكون الشهادة في قوله «فشهادة أحدهم» مرفوعة بمضمر قبلها، وتكون الأربع منصوبًا بمعنى الشهادة، فيكون تأويل الكلام حينئذ، فعلى أحدهم أن يشهد أربع شهادات بالله. والوجه **الثاني**- أن تكون الشهادة مرفوعة بقوله ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ والأربع منصوبة بوقوع الشهادة عليها، كما يقال شهادتي ألف مرة: إنك لرجل سوء. وذلك أن العرب ترفع الأيمان بأجوبتها، فتقول حَلِفٌ صادقٍ لأقومنّ، وشهادةُ عمروٍ ليقعدن، وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: «أربع شهادات» برفع الأربع ويجعلونها للشهادة مرافعِة، وكأنهم وجهوا تأويل الكلام، فالذي يلزم من الشهادة، أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ بنصب أربع، بوقوع الشهادة عليها، والشهادة مرفوعة حينئذ على ما وصفت من الوجهين قبل، وأحب وجهيهما إليّ أن تكون به مرفوعة بالجواب، وذلك لقوله ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ وذلك أنّ معنى الكلام: والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنّه لمن الصادقين، تقوم مقام الشهداء الأربعة، في دفع الحد عنه، فترك ذكر: تقوم مقام الشهداء الأربعة اكتفاءً بمعرفة السامعين مما ذكر من الكلام، فصار مُرافع الشهادة ما وصفت.

وقال ابن عاشور: وقوله «فشهادة أحدهم أربع شهادات» قرأه الجمهور بنصب «أربع» على أنه مفعول مطلق لـ «شهادة»، فيكون «شهادة أحدهم»، محذوف الخبر دل عليه معنى الشرطية الذي في الموصول واقتران الفاء بخبره، والتقدير؛ فشهادة أحدهم لازمة له. ويجوز أن يكون الخبر قوله «إنه لمن الصادقين» على حكاية اللفظ مثل قولهم: هجيرى أبي بكر (لا إله إلا الله)، وقرأه حمزة والكسائي وحفص وخلف برفع «أربع» على

أنه خبر المبتدأ وجملة «إنه لمن الصادقين» إلى آخرها بدل من «شهادة أحدهم»، ولا خلاف بين القراء في نصب «أربع شهادات» الثاني.

قال تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النور: ٧]

القراءات: «أن» قرأ نافع ويعقوب بإسكان النون مخففة وقرأ الباقون «أنّ» بتشديد النون. ووقف كلٌّ من ابن كثير وأبو عمرو والكسائي على «لعنة» بالهاء والباقون بالتاء.

التوجيه: قرئ «أنّ» بتشديد النون للدلالة على تأكيد اللعنة على الملاعن إن كان من الكاذبين في اتهامه زوجه بالزنا، وقرئ بتخفيف النون «أنْ» للدلالة على أنّ استحقاق الملاعن لهذه اللعنة – إن كان كاذبًا – مما لا يحتاج إلى تأكيدٍ لظهوره ووضوحه، وكذلك فيها إشارة إلى قلة وقوع كذب الرجل في مثل ذلك؛ إذ يتضمن اتهامه لزوجه وإفساد فراشه والمسبة والعار في عرضه وربما في انتفاء ولده عنه، فلا يكاد يُقبِل الزوج على ذلك لولا عظيم المنكر الذي لا يرتضيه ويأبى معه الاستمرار مع زوجته وهو زناها.

قوله تعالى: «لعنت» قرئ «لعنت» بالتاء على لغة حمير وقرئ «لعنة»، وهو اختلاف لهجات، ولعل فائدة قراءة «لعنت» بالتاء المفتوحة بيان اتساع وعظيم هذه اللعنة، فانفتاح التاء مناسب لذلك، وفائدة قراءة «لعنة» بيان أنّ اللعنة التي تلحق الزوج الكاذب – وإن كانت عظيمة – إلا أنها ليست كالتي تلحق المرأة إن كانت كاذبة، والله أعلم.

قال تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٩]

القراءات: قرأ حفص و «الخامسة» بنصب التاء، وقرأ الباقون برفعها، وقرأ نافع «أن» بتخفيف النون على أنها مخففة من الثقيلة. «غضب» بكسر الضاد وفتح الباء على أنه فعل ماض، «الله» بالرفع، وقرأ يعقوب «أن» بالتخفيف، «غضب» بفتح الضاد ورفع الباء، «الله»، بالخفض، وقرأ الباقون «أنّ» بتشديد النون، «غضب» بفتح الضاد ونصب الباء اسم «أنّ»، «الله» بالخفض.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «والخامسة أنّ غضب الله عليها» بالرفع كقوله «والخامسة أن لعنة الله عليه» وهو من عطف الجمل. وقرأه حفص عن عاصم، بالنصب عطفًا على «أربع شهادات» الثاني وهو من عطف المفردات، وقرأ الجمهور «أن لعنة الله عليه» «وأن غضب الله عليه» بتشديد نون «أن»، وبلفظ المصدر فيه «أنّ غَضَبَ الله» وجر اسم الجلالة بإضافة «غضب» إليه. ويتعين على هذه القراءة أن تقدر باء الجر داخلة على «أنّ» في الموضعين متعلقة بالخامسة، لأنها صفة لموصوف بتقديره: والشهادة الخامسة، ليتجه فتح همزة «أن» فيهما. والمعنى: أن يشهد الرجل أو تشهد المرأة بأنّ لعنة الله أو بأنّ غضب الله، أي بما يطابق هذه الجملة، وقرأ نافع بتخفيف نون «أن» في الموضعين «غَضِبَ الله» بصيغة فعل المضي ورفع اسم الجلالة الذي بعد «غَضِبَ» وخُرِّجت قراءته على جعل «أن» مخففة من الثقيلة مهملة العمل واسمها ضمير الشأن محذوف، أي تهويلها لشأن الشهادة الخامسة. ورُدَّ بما تقرر من عدم خلو جملة خبر «أن» المخففة من أحد أربعة أشياء: قد، وحرف النفي، وحرف التنفيس، ولولا. والذي أرى أن تجعل «أن» على قراءة نافع تفسيرية؛ لأنّ الخامسة يمين ففيها معنى القول دون حروفه فيناسبها التفسير، وقرأ يعقوب (أن لعنة الله) بتخفيف «أن» ورفع «لعنة» وجر لفظ الجلالة مثل قراءة نافع، وقرأ وحده «أن غضب الله عليها» بتخفيف «أن» وفتح ضاد «غَضَبُ» ورفع الباء على أنه مصدر وبجر لفظ الجلالة بالإضافة، وعلى كل القراءات لا يذكر المتلاعنان في الخامسة من يمين اللعان لفظ «أن»، فإنه لم يرد في وصف أيمان اللعان في كتب الفقه وكتب السُّنّة.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: ١١]

القراءات: «لا تحسبوه» قرأه ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر بفتح السين، وقرأه الباقون «لا تحسِبوه» بكسر السين.

التوجيه: قرئ بكسر السين وبفتحها، وهما لغتان، ولعل وجههما هاهنا هو نهيهم عن أيّ ظنٍّ أو اعتقادٍ بوجود الشر المحض في حادثة الإفك، سواءٌ قلَّت درجة هذا الظنّ جدًّا. كما تدل عليه قراءة الفتح، فإنّ حركة الفتح هي أضعف الحركات، أو قلّت بدرجةٍ عاديةٍ كما تدل عليه قراءة الكسر فإنّ حركة الكسر أقلّ منها، ولم يُقتصَر على الفتح فقط، للدلالة – والله أعلم – على أنّ بعضهم اعتقد الأمر الأول وبعضهم اعتقد الثاني.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]

القراءات: «كبره» قرأ يعقوب بضم الكاف، والباقون بكسرها.

التوجيه: قال ابن جرير: وقد اختلف القراء في قراءة قوله «كبره»، فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار «كبره» بكسر الكاف سوى حميد الأعرج. فإنه كان يقرؤه «كُبره» بمعنى والذي تحمل أكبره. وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: القراءة التي عليها عوام القراء، وهي كسر الكاف لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنّ الكبر: بالكسر: مصدر الكبير من الأمور، وأنّ الكبر بضم الكاف إنما هو من الولاء والنسب، من قولهم: هو كُبر قومه، والكبر في هذا الموضع: هو ما وصفناه من معظم الإثم والإفك، فإذا كان ذلك كذلك، فالكسر في كافه هو الكلام الفصيح، دون ضمها، وإن كان لضمها وجه مفهوم.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، **قال الألوسي:** «كُبره» بضم الكاف، وهو و مكسورها مصدران لكبر الشيء: عظم، ومعناهما واحد، وقيل: الكبر بالضم المعظم، وبالكسر البداءة بالشيء، وقيل: الإثم، والجمهور على الأول، أي والذي تحمل معظمه.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥]

القراءات: قرأ البزي وصلًا «إذ تَّلَقَّوْنَه»، وقرأ الباقون «إذ تَلَقَّوْنَه»

فائدة: قال الألوسي: «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ» بحذف إحدى التاءين و «إذ» ظرف للمس، وجُوِّز أن يكون ظرفًا لأفضتم وليس بذاك، والمعنى لمسكم ذلك العذاب العظيم وقت تلقيكم ما أفضتم فيه من الإفك وأخذ بعضكم إياه من بعض بالسؤال عنه، والتلقي والتلقف والتلقن متقاربة المعاني، إلا أنّ في التلقي معنى الاستقبال، وفي التلقف معنى الخطف والأخذ بسرعة، وفي التلقن معنى الحذق والمهارة.

فائدة: قال ابن عاشور: في قوله تعالى «بألسنتكم» تشبيه الخبر بشخص وتشبيه الراوي للخبر بمن يتهيأ للقائه استعارة مكنية، فجعلت الألسن آلة للتلقي على طريقة تخييلية بتشبيه الألسن في رواية الخبر بالأيدي في تناول الشيء وإنما جعلت الألسن آلة للتلقي مع أن تلقي الأخبار بالأسماع، لأنّه لما كان هذا التلقي غايته التحدث بالخبر جعلت الألسن مكان الأسماع مجازًا بعلاقة الأيلولة. وفيه تعريض بحرصهم على تلقي هذا الخبر، وأنّهم حين يتلقونه يبادرون بالإخبار به بلا تروٍ ولا تريث. وهذا تعريض بالتوبيخ أيضًا. وأمّا قوله «وتقولون بأفواهكم»، فوجه ذكر «بأفواهكم» مع أنّ القول لا يكون بغير الأفواه أنه أريد التمهيد لقوله «ما ليس لكم به علم»، أي هو قول غير موافق لما في العلم ولكنه عن مجرد تصور؛ لأنّ أدلة العلم قائمة بنقيض مدلول هذا القول، فصار الكلام مجرد ألفاظ تجري على الأفواه.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النور: ٢١]

القراءات: «يأمر» قرأ ورش والسوسي وأبو جعفر ووقفًا حمزة «يَامُر»، وقرأ الباقون «يأْمُر».

التوجيه: قرئ «يأمر» بالهمز، وقرئ «يامر» إبدالًا للتخفيف، ولعلّ وجههما هو بيان اختلاف أحوال الناس، فمنهم من يبالغ الشيطان ويلِّح عليه في أمره بالفحشاء والمنكر حتى يغويه، وهم أهل الخير، ويدل على ذلك قراءة «يأمر» لما في الهمز من ثِقَل، ومنهم

الغاوي الذي يستجيب بأدنى حيلة، وربما لم يحتج إلى إغواءٍ أصلًا لمزيد ضلاله، ويدل على ذلك قراءة «يامر» لما في الإبدال من تخفيف، فالأولون يثقل على الشيطان إغواؤهم والآخرون يسهل عليه ذلك، والله أعلم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ ﴾ [النور: ٢٢]

القراءات: «ولا يأتل» قرأ أبو جعفر «يتأل» بتاء مفتوحة بعد الياء وبعدها همزة مفتوحة وبعدها لام مشددة مفتوحة، والباقون «يأتل» بهمزة ساكنة بعد الياء وبعدها تاء مفتوحة وبعدها لام مكسورة مخففة.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلف القراء في قراءة قوله «ولا يأتل»، فقرأته عامة قراء الأمصار «ولا يأتل» بمعنى: يفتعل من الأَلِيَّة وهي القسم بالله، سوى أبي جعفر وزيد ابن أسلم، فإنه ذُكر عنهما أنهما قرأ ذلك «ولا يتأل» بمعنى يتفعل، والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة من قرأ ولا يأتل بمعنى يفتعل من الألية، وذلك أنّ ذلك في خط المصحف كذلك، والقراءة الأخرى مخالفة لخط المصحف، فاتباع المصحف مع قراءة جماعة القراء، وصحة المقروء به أولى من خلاف ذلك كله.

وقال الزمخشري: قوله «لا يأتل» هو من ائتلى إذا حلف: افتعال من الألية، وقيل: من قولهم: ما ألوت جهدًا، إذا لم تدخر منه شيئًا، ويشهد للأول قراءة الحسن: ولا يتأل، والمعنى: لا يحلفوا على ألا يحسنوا إلى المستحقين للإحسان، أو لا يقصروا في أن يحسنوا إليهم، وإن كانت بينهم وبينهم شحناء لجنايةٍ اقترفوها، فليعودوا عليهم بالعفو والصفح.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النُّور: ٢٤]

القراءات: قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر «يوم يشهد» بالياء على التذكير، والباقون بالتاء على التأنيث.

التوجيه: قرئ «تشهد» بالتاء لتأنيث لفظة «ألسنتهم»، ولفظة «أيديهم»، وقرئ «يشهد» بالياء، لأنّ تأنيثها لفظي وغير حقيقي.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النُّور: ٢٦]

القراءات: «مُبَرءون» وقف بالتسهيل وبالحذف حمزة ولورش ثلاثة البدل، وقرأ الباقون «مُبَرَّءُون».

التوجيه: قراءة «مَبَرَّءُون» بالتشديد والهمز تدل على قوة وعموم البراءة التي برأ الله بها عائشة رضي الله عنها من حادثة الإفك وكذا تبرئته - سبحانه - لأهل الإيمان، فهم مبرءون يقينًا من كل سوء وفاحشة، قَلَّا أو كثرا، وقراءتا التسهيل والحذف تدلان على وضوح وظهور براءة ساحة عائشة رضي الله عنها بحيث لا تحتاج في إثبات براءتها إلى كثير براهين.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾ [النُّور: ٣١]

القراءات: «غير أولي» قرأ ابن عامر وشعبة وأبو جعفر بنصب الراء على الاستثناء، والباقون بالجر.

التوجيه: قال الرازي: في «غير» قراءتان، قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر «غيرَ» بالنصب على الاستثناء أو الحال يعني: «أو التابعين عاجزين عنهن»، والقراءة

الثانية بالخفض على الوصفية، **قلتُ**: قد أبان القرطبي المعنى على وجه الاستثناء، فقال: والمعنى: أي يبدين زينتهنّ للمتابعين إلاّ ذا الإربة منهم.

وقال ابن جرير: واختلف القراء في قوله «غيرِ أُولي الإرْبة»، فقرأ ذلك بعض أهل الشام، وبعض أهل المدينة والكوفة «غيرَ أُولي الإرْبة»، بنصب غير، ولنصب غير ها هنا وجهان: **أحدهما**- على القطع من التابعين، لأن التابعين معرفة وغير نكرة، **والآخر**- على الاستثناء وتوجيه غير إلى معنى «إلّا»، فكأنه قيل: «إلّا» وقرأ غير مَنْ ذكرت بخفض «غيرِ» على أنها نعت للتابعين بـ «غيرِ»، و«التابعون» معرفة و(غير) نكرة، لأنّ التابعين معرفة غير مؤقتة. فتأويل الكلام على هذه القراءة: «أو الذين هذه صفتهم»، والقول في ذلك عندي: أنهما قراءتان متقاربتا المعنى مستفيضة القراءة بهما في الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أنّ الخفض في غير: أقوى في العربية، فالقراءة به أعجب إلي.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [النور: ٣١].

القراءات: «أيها المؤمنون» قرأ ابن عامر بضم الهاء وصلًا وإسكانها وقفًا، وقرأ الباقون بفتح الهاء، ووقف عليها بالألف بعد الهاء أبو عمرو والكسائي ويعقوب، ووقف الباقون على الهاء مع حذف الألف.

التوجيه: قال الرازي: المسألة الثانية: قُرئ «أيهُ المؤمنون» بضم الهاء، ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين أُتبعت حركتها حركة ما قبلها والله أعلم.

وقال أبو حيان: وقرأ ابن عامر «أيهُ المؤمنون» ويا «أيهُ الساحر» ويا «أيهُ الثقلان» بضم الهاء، ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف، فلما سقطت الألف بالتقاء الساكنين أُتبعت حركتها حركة ما قبلها، وضمّ الهاء التي للتنبيه بعد أي لغة لبني مالك

رهط شقيق ابن سلمة، ووقف بعضهم بسكون الهاء لأنها كتبت في المصحف بلا ألف بعدها، ووقف بعضهم بالألف.

وقال ابن عاشور: وكتب في المصحف «أيّه» بهاء في آخره اعتبارًا بسقوط الألف في حال الوصل مع كلمة «المؤمنون». فقرأها الجمهور -بفتح الهاء بدون ألف في الوصل- وقرأها ابن عامر -بضم الهاء - اتباعًا لحركة «أيّ»، ووقف عليها أبو عمرو والكسائي بألف في آخرها. ووقف الباقون عليها بسكون الهاء على اعتبار ما رسمت به.

وقال القرطبي: قرأ الجمهور «أَيُّهَ» بفتح الهاء وقرأ ابن عامر بضمها، ووجهه أن تُجعل الهاء من نفس الكلمة، فيكون إعراب المنادى فيها. وضعَّف أبو عليّ ذلك جدًا وقال آخر: الاسم هو الياء الثانية من أي، فالمضموم ينبغي أن يكون آخر الاسم ولو جاز ضم الهاء هاهنا لاقترانها بالكلمة، لجاز ضم الميم في «اللهم» لاقترانها بالكلمة في كلام طويل، والصحيح أنه إذا ثبت عن النبي ﷺ قراءة، فليس إلاّ اعتقاد الصحة في اللغة فإن القرآن هو الحجة وأنشد الفراء:

يـا أيُّـهُ الـقـلـبُ الـلّـجُـوجُ النّفس أفق عن البيض الحسان اللَّعَس

وبعضهم يقف «أَيُّهْ» وبعضهم يقف «أيها» بالألف لأن علة حذفها في الوصل إنما هو سكونها وسكون اللام، فإذا كان الوقف ذهبت العلة فرجعت الألف كما ترجع الياء إذا وقف على «محلي» من قوله تعالى «غير مُحلي الصَّيْد»، وهذا الاختلاف الذي ذكرناه، كذلك هو في «يا أيّه الساحر» و«يا أيّه الثقلان».

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾

[النور: ٣٥]

القراءات: «دري» قرأ أبو عمرو والكسائي «دريء» بكسر الدال وبعد الراء ياء ساكنة مدية بعدها همزة، وقرأ شعبة وحمزة « دريء» بضم الدال وبعد الراء ياء ساكنة مدية بعدها همزة ،وقرأ الباقون «دري» بضم الدال وبعد الراء ياء مشددة من غير همز ولا مدّ، ويوقف عليها عند حمزة بالإبدال والإدغام لأنّ الياء زائدة مع السكون المحض، «يوقد» قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر «توقد» بتاء مضمومة وواو ساكنة مدية بعدها مع تخفيف القاف ورفع الدال، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب «توقد» بتاء مفتوحة وواو مفتوحة مع تشديد القاف وفتح الدال، وقرأ الباقون وهم نافع وابن عامر وحفص «يوقد» بياء مضمومة وواو ساكنة مدية بعدها مع تخفيف القاف ورفع الدال.

التوجيه: قال الرازي: أمّا «دريّ»، فقرئ بضم الدال وكسرها وفتحها، أمّا الضم، ففيه ثلاثة وجوه:

الأول- ضم الدال وتشديد الراء والياء من غير همز، وهي القراءة المعروفة، ومعناه أنه يشبه الدر لصفائه ولمعانه، وقال عليه الصلاة والسلام «**إنكم لترون أهل الدرجات العلى كما ترون الكوكب الدري في أفق السماء**».

الثاني- أنه كذلك إلا أنه بالمد والهمزة، وهي قراءة حمزة وعاصم في رواية أبي بكر وصار بعض أهل العربية إلى أنه لحن. **قال سيبويه:** وهذا أضعف اللغات وهو مأخوذ من الضوء والتلألؤ وليس بمنسوب إلى الدر. قال أبو علي: وجه هذه القراءة أنه فعيل من الدرء بمعنى الدفع وأنه صفة، وأنه في الصفة مثل المرئ في الاسم.

أما الكسر ففيه وجهان **الأول-** دِرِئ بكسر الدال وبعد الراء ياء ساكنة مدية بعدها همز، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي. قال الفراء: هو فعيل من الدرء وهو الدفع كالسكير والفسيق، فكأن ضوءه يدفع بعضه بعضًا من لمعانه. **قلتُ**: قراءة الفتح، والوجه **الثالث-** من الضم والوجه **الثاني-** من الكسر غير متواترة، ولذا حذفتُها ولم أذكرها اختصارًا.

وقال ابن جرير: واختلف القراء في قراءة قوله «دُرّيّ»، فقرأته عامة قراء الحجاز «دُرِّيّ» بضم الدال، وترك الهمز، وقرأه بعض قراء البصرة والكوفة «دُرِّيء»، بضم الدال وهمزه، وكأن الذين ضموا داله، وتركوا الهمزة، وجهوا معناه إلى ما قاله أهل التفسير الذي ذكرنا عنهم من أن الزجاجة في صفائها وحسنها كالدّر، وأنها منسوبة إليه؛ لذلك من نعتها وصفتها، ووجه الذين قرءوا ذلك بكسر داله وهمزه. إلى أنه فِعِّيل من دَرَأَ الكوكبُ: أي دُفِع ورجم به الشيطان، من قوله ﴿وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ﴾، أي يدفع، والعرب تسمِّي الكواكب العظام التي لا تعرف أسماءها الدراريّ بغير همز، وكان بعض أهل العلم، بكلام العرب من أهل البصرة يقول: هي الدرارئُ بالهمز، من تَدْرَأُ. وأما الذين قرءوه بضم داله وهمزه، فإن كانوا أرادوا به دُرُّوء مثل سُبُّوح، وقُدُّوس من درأت، ثمّ استثقلوا كثرة الضمات فيه، فصرفوا بعضها إلى الكسرة، فقالوا: دِرِّئ، كما قيل ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ وهو فُعُول من عَتَوت، عُتُوًّا، ثمّ حولت بعض ضماتها إلى الكسر، فقيل عِتيا، فهو مذهب، وإلا فلا أعرف لصحة قراءتهم ذلك كذلك وجهًا، وذلك أنه لا يُعرف في كلام العرب فُعِّيل؛ وقد كان بعض أهل العربية يقول: هو لحن. والذي هو أولى القراءات عندي في ذلك، بالصواب: قراءة من قرأ «دُرّيّ» بضم داله وترك همزه على النسبة إلى الدر، لأن أهل التأويل بتأويل ذلك جاءوا؛ وقد ذكرنا أقوالهم، في ذلك قبل، ففي ذلك مكتفىً عن الاستشهاد على صحتها بغيره.

قلتُ: قال في لسان العرب: قال الشيخ أبو محمد بن برى: قد حكى سيبويه أنّه يدخل في الكلام فُعِّيل، وهو قولهم للعُصْفُر: مُرِّيقٌ، وكوكبٌ دُرِّيء.

وقال ابن عاشور: والكوكب: النجم، والدري -بضم الدال وتشديد التحتية- في قراءة الجمهور واحد الدراري، وهي الكواكب الساطعة النور، مثل الزهرة والمشترى ومنسوبة إلى الدر في صفاء اللون وبياضه والياء في ياء النسبة وهي نسبة المشابهة، كما في قول: طرفة يصف راحلته: **جماليّة وجناء..... البيت**، أي كالجمل في عظم الجثة وفي القوة.

ومنه قولهم: وردي اللون أي كلون الورد، والدر يضرب مثلًا للإشراق والصفاء. قال لبيد:

وتضيء في وجه الظلام منيرة كجمانة البحري سُلّ نظامها

وقيل الكوكب الدري علم بالغلبة على كوكب الزهرة. وقرأ أبو عمرو والكسائي «دِرِيء» بكسر الدال ومد الراء على وزن شِرِّيب من الدرء وهو الدفع، لأنّه يدفع الظلام بضوئه أو لأن بعض شعاعه يدفع بعضًا فيما يخاله الرائي. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال ومد الراء من الدرء أيضًا على أنه وزن فُعِّيل، وهو وزن نادر في كلام العرب؛ لكنه من أبنية كلامهم عند سيبويه ومنه عُلِّية وسُرِّية وذُرِّيّة بضم الأول في ثلاثتها، وإنما سلك طريق التشبيه في التعبير عن شدة صفاء الزجاجة، لأنه أوجز لفظًا وأبين وصفًا. وهذا تشبيه مفرد في أثناء التمثيل ولَاحظَّ له في التمثيل. وجملة «يوقد من شجرة» إلخ في موضع الصفة لـ «مصباح»، وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم «يوقد» بتحتية في أوله مضمومة بعدها واو ساكنة، وبفتح القاف مبنيًا للنائب، أي: يوقده الموقد؛ فالجملة حال من «مصباح». وقرأه حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وخلف «توقد» بفوقية مفتوحة في أوله وبفتح الواو وتشديد القاف مفتوحة ورفع الدال على أنه مضارع حذفت منه إحدى التاءين، وأصله تتوقد، على أنه صفة، أو حال من مشكاة، أو من «زجاجة»، أو من المذكورات وهي مشكاة، ومصباح، وزجاجة، أي: تنير، وإسناد التوقد إليها مجاز عقلي. وقرأه ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر مثل قراءة حمزة ومن معه لكن بفتح الدال على أنه

فعل مضي حال، أو صفة لمصباح. والإيقاد: وضع الوقود وهو ما يزاد في النار المشتعلة ليقوي لهبها، وأريد به هنا ما يُمَدُّ به المصباح من الزيت. وفي صيغة المضارع على قراءة الأكثرين إفادة تجدد إيقاده، أي لا يَذْوِي ولا يُطفأ، وعلى قراءة ابن كثير ومن معه بصيغة المضي إفادة أنّ وقوده ثبت وتحقق.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٧]

القراءات: «يسبح» قرأ ابن عامر وشعبة بفتح الباء، و قرأ الباقون بكسر الباء.

التوجيه: قال الشنقيطي: قرأ هذا الحرف جميع السبعة غير ابن عامر وشعبة عن عاصم «يُسَبِّح لَهُ فِيهَا» بكسر الباء الموحدة المشددة مبنيّا للفاعل وفاعله «رِجَالٌ» والمعنى واضح على هذه القراءة، وقرأه ابن عامر وشعبة عن عاصم «يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا» بفتح الباء الموحدة المشددة مبنيًا للمفعول، وعلى هذه القراءة فالفاعل المحذوف قد دلت القراءة الأولى على أنّ تقديره «رِجَالٌ»، فكأنه لما قال «يسبَّح له فيها» قيل: ومن يسبِّح له فيها؟ قال «رِجَالٌ»، أي يسبِّح له فيها رجال. وإذا علمت ذلك، فاعلم أنّ قراءة الجمهور: «يسبح» بكسر الباء، وفاعله «رِجَالٌ» مبيِّنة أن الفاعل المحذوف في قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم: «يسبَّح» بفتح الباء مبنيًّا للمفعول لحذف الفاعل هو «رجال» كما لا يخفى، والآية على هذه القراءة حذف فيها الفاعل لـ «يسبِّح» وحذف أيضًا الفعل الرافع للفاعل الذي هو «رجال» على حد قوله في «الخلاصة»:

ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل زيد في جواب من قرأ

ونظير ذلك من كلام العرب قول ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد أو غيره:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

فقوله: ليُبْكَ يزيد بضم الياء التحتية وفتح الكاف مبنيًّا للمفعول، فكأنه قيل: ومن يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارع لخصومة إلخ، وقراءة ابن عامر وشعبة هنا كقراءة ابن كثير «كَذٰلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ» بفتح الحاء مبنيًّا للمفعول، فقوله: «الله» فاعل يوحِي المحذوفة.

وقال القرطبي: وقرأ عبد الله بن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه والحسن «يُسبَّح له فيها» بفتح الباء على ما يسمّ فاعله. وكان نافع وابن عامر وأبو عمرو وحمزة يقرءون «يُسَبِّح» بكسر الباء، وكذلك روى أبو عمرو عن عاصم فمن قرأ «يُسبَّح» بفتح الباء كان على معنيين: **أحدهما-** أن يرتفع «رجال» بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر بمعنى يسبحه رجال، فيوقف على هذا على «الآصال»، وقد ذكر سيبويه مثل هذا، وأنشد:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لخصومة ومُخْتَبِط مما تطيح الطوائح

المعنى: يبكيه ضارع، وعلى هذا تقول ضُرِب زيدٌ عمروٌ على معنى ضربه عمرو **والوجه الآخر:** أن يرتفع «رجال» بالابتداء والخبر «في بيوت»، أي في بيوت أذن الله أن ترفع رجال. و«يسبَّح له فيها» حال من الضمير في «ترفع»، كأنه قال: أن ترفع مسبَّحًا له فيها، ولا يوقف على «الآصال» على هذا التقدير، ومن قرأ «يسبح» بكسر الباء لم يقف على «الآصال» لأنّ «يسبِّح» فعل للرجال والفعل مضطر إلى فاعله ولا إضمار فيه.

قلتُ: السُّنّة الوقوف على رؤوس الآيات مطلقًا، فالوصل خلاف الأولى إلّا أنّ الوصل لا يصح على قراءة «يُسبَّح» بفتح الباء على المعنى الأول الذي ذكره القرطبي ويصح على المعنى الثاني.

وقال ابن جرير: اختلف القراء في قراءة قوله «يسبح له»، فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار «يسبح له» بضم الياء وكسر الباء بمعنى، يصلي له فيها رجال، ويجعل يسبح فعلًا للرجال، وخبرًا عنهم وترفع به الرجال، سوى عاصم وابن عامر، فإنّهما قرأ ذلك «يُسبَّح له» بضم الياء وفتح الباء على ما لم يسم فاعله، ثم يرفعان الرجال بخبر ثان مضمر، كأنهما أرادا: يُسبَّح لله في البيوت التي أذن الله أن ترفع، فيسبِّح له رجال، فرفعا

الرجال، بفعل مضمر، والقراءة التي هي أولاهما بالصواب: قراءة من كسر الباء، وجعله خبرًا للرجال وفعلًا لهم. وإنما كان الاختيار رفع الرجال بمضمر من الفعل لو كان الخبر عن البيوت لا يتمّ إلا بقوله «يسبح له فيها»، فأمّا والخبر عنها دون ذلك تام. فلا وجه لتوجيه قوله «يسبح له» إلى غيره أي، غير الخبر عن الرجال.

قلتُ: القراءتان متواترتان، ولا وجه لردّ إحداهما، وقد قال في مغني اللبيب: إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلًا والباقي فاعلًا، وكونه مبتدأً والباقي خبرًا، فالثاني أولى إلّا أن يعتضد الأول بروايةٍ أخرى في ذلك الموضع، كقراءة شعبة «يُسبَّح له فيها» فيمن رواه مبنيًا للمفعول، فإنّ التقدير: يسبِّحه رجالٌ، ولا يُقدَّر «رجال» مبتدأً حُذِف خبره؛ لأنّ هذا الاسم «رجال» قد ثبتت فاعليته في رواية من قرأ «يسبِّح». **قال ابن عاشور**: وقرأ الجمهور «يسبح» بكسر الموحدة بالبناء للفاعل و«رجال» فاعله. وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بفتح الموحدة على البناء للمجهول، فيكون نائب الفاعل أحد المجرورات الثلاثة وهي «له فيها بالغدو» ويكون «رجال» فاعلًا لفعل محذوف من جملةٍ هي استئناف، ودل على المحذوف قوله «يسبَّح» كأنه قيل: من يسبِّحه؟ فقيل يسبِّح له رجال.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]

القراءات: «سحاب ظلمات» قرأ البزي بترك تنوين «سحاب» مع جر «ظلمات» على الإضافة وهي إما إضافة بيانية، أو من إضافة السبب إلى المسبب، وقرأ قنبل بتنوين سحاب مع جر ظلمات على أنها بدل من «ظلمات» الأولى، وقرأ الباقون بتنوين سحاب ورفع ظلمات.

التوجيه: قال أبو حيان: وقرأ الجمهور «سحاب» بالتنوين «ظلمات» بالرفع على تقدير خبر لمبتدأ محذوف، أي هذه أو تلك «ظلمات»، وأجاز الحوفي أن تكون مبتدأ «بعضها

فوق بعض» مبتدأ وخبره في موضع خبر «ظلمات» والظاهر أنه لا يجوز لعدم المسوغ فيه للابتداء بالنكرة، إلا إن قدرت صفة محذوفة، أي ظلمات كثيرة أو عظيمة «بعضها فوق بعض» وقرأ البزي «سحاب ظلمات» بالإضافة. وقرأ قنبل «سحاب» بالتنوين «ظلمات» ، بالجر بدلًا من «ظلمات» الأولى، «وبعضها فوق بعض» مبتدأ وخبره في موضع الصفة للظلمات. قال الحوفي: ويجوز على الرفع «ظلمات» أن يكون «بعضها» بدلًا منها، وهو لا يجوز من جهة المعنى، لأن المراد والله أعلم الإخبار بأنها ظلمات، وأنّ بعض تلك الظلمات فوق بعض، أي هي ظلمات متراكمة، وليس على الإخبار بأنّ بعض ظلمات فوق بعض من غير إخبار بأنّ تلك الظلماتِ السابقة ظلماتٌ متراكمة.

وقال القرطبي: قرأ ابن محيصن والبزي عن ابن كثير «سحابُ ظلماتٍ» بالإضافة والخفض، قنبل «سحابٌ» منونًا «ظلماتٍ» بالجر والتنوين، والباقون بالرفع والتنوين «سحابٌ ظلماتٌ». قال المهدوي: من قرأ «من فوقه سحابُ ظلماتٍ» بالإضافة، فلأن السحاب يرتفع وقت هذه الظلمات فأضيف إليها كما يقال: سحابُ رحمةٍ إذا ارتفع في وقت المطر ومن قرأ «سحابٌ ظلماتٌ»، فظلمات خبر ابتداء محذوف والتقدير: هي ظلمات، أو هذه ظلمات قال ابن الأنباري: «من فوقه موج» غير تام لأن قوله «من فوقه سحاب» صلة للموج، والوقف على قوله «من فوقه سحاب» حسن ثمّ تبتدئ «ظلمات بعضها فوق بعض» على معنى هي ظلمات بعضها فوق بعض.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [النور: ٤٣].

القراءات: «يُوَلِّف» لورش، وأبي جعفر ووقفًا حمزة، وقرأ الباقون «يؤلف».

«ينزل» قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بإسكان النون وكسر الزاي مخففة، وقرأ الباقون «يُنَزِّل».

التوجيه: قال القرطبي: قرئ «يؤلف» بالهمزة، والأصل في التأليف الهمز، تقول: تألف، وقرئ «يولف» بالواو تخفيفًا، والمعنى: يجمعه عند انتشائه، ليقوى ويتّصل ويكْثُف. اهـ.

قرئ «ينزِّل» بالتشديد للدلالة على التكثير والتدرج، وقرئ بتخفيف الزاي للدلالة على أنّه ربما نزلت كُتَلٌ من البرد دفعةً واحدةً، والله أعلم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣]

القراءات: «يذهب بالأبصار» قرأ أبو جعفر بضم الياء وكسر الهاء، وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء.

التوجيه: قال الألوسي: وقرأ أبو جعفر «يُذْهِبُ» بضم الياء وكسر الهاء وذهب الأخفش وأبو حاتم إلى تخطئته في هذه القراءة قالا: لأنّ الباء تعاقب الهمزة ولا يجوز اجتماع أداتي تعدية، وقد أخطأ كلٌّ منهما في ذلك لأنه لم يكن يقرأ إلا بما رُوي وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة أُبَيّ وغيره رضي الله عنهم ولم ينفرد هو بها كما زعم الزجاج بل قرأ أيضًا، كذلك شيبة، وخرِّج ذلك على زيادة الباء أي يذهب الأبصار، وعلى أنّ الباء بمعنى من كما في قوله.

فلثمت فاهًا قابضًا بقرونها شرب النزيف ببرد ماء الحشرج

والمفعول محذوف أي يذهب النور من الأبصار وأجاز الحريري كما نقل عنه الطيبي الجمع بين أداتي تعدية.

وقال ابن جرير: والقراءة التي لا أختار غيرها هي فتحها، لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنّ العرب إذا أدخلت الباء في مفعول ذهبت، لم يقولوا: إلاّ ذهبت به، دون أذهبت به، وإذا أدخلوا الألف في أذهبت لم يكادوا أن يدخلوا الباء في مفعوله، فيقولون: أذهبته وذهبت به.

قلتُ: القراءة المتواترة أقوى شاهدٍ على استعمال العرب ذلك، ولو جاء حرفٌ من القراءان على خلاف كلام العرب المستعمل بينهم، لاستغلّ ذلك كفارهم للطعن فيه.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]

القراءات: «خلق كل» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر «خالق» بألف بعد الخاء وكسر اللام ورفع القاف وخفض لام كلّ، وقرأ الباقون «خلق» بحذف الألف وفتح اللام والقاف ونصب «كلّ» على أنّ خلق فعل ماض.

التوجيه: قرئ «خَلَق كلَّ» على إثبات صفة الخلق لله وللدلالة على انقضاء أمر الخلق وتحقيق ذلك وثبوته، وقرئ «خالق» بصيغة اسم الفاعل الداله على الاستمرار للدلالة على أنّ الله لا يزال سبحانه ينشئ خلقًا من الماء.

فائدة: صيغة اسم الفاعل «خالق» تدل على قوة لصوق الفعل بالفاعل، وأنّ ذلك الفعل هو صفته الملازمة له، وصيغة الفعل تدل على وجود آثار تلك الصفة، وإلّا فالله اسمه الخالق ويتصف بذلك قبل أن يوجد مخلوق أصلًا، والفعل الماضي يدل على وقوع ذلك وتحققه وثبوته.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [النور: ٤٨]

القراءات: «ليحكم» قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الكاف، والباقون بفتح الياء وضم الكاف.

التوجيه: قرئ «ليُحكم» بضم الياء وفتح الكاف على البناء للمفعول للدلالة على العموم، فكل ما هو شرع الله يلزم الامتثال له، وأيُّ إعراضٍ عن أيّ حكمٍ من أحكامه وحدوده سبحانه جريمةٌ في الشرع كبرى، ويصح كذلك أن يكون فيها دلاله على لزوم اتباع حكم أيّ حاكمٍ يحكم بالشرع ويلتزمه مهما كان هذا الحاكم، وقرئ «ليحكم» بفتح الياء

للدلالة على أنّ حكم الحاكم الشرعي إذا حكم بما لا يصادم النصوص والبينات حكمٌ «لازمٌ» ويلزم امتثاله، لأنه حينئذٍ يكون هو حكم الله ورسوله.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾

[النور: ٥٢]

القراءات: «وَيَتَّقِهِ» قالون ويعقوب بكسر القاف والهاء من غير إشباع وهو أحد وجهي هشام وأما الآخر فهو كسر القاف والهاء مع إشباع الهاء، وأبو عمرو وشعبة وابن وردان بكسر القاف وإسكان الهاء، وحفص بسكون القاف وكسر الهاء من غير إشباع، وورش وابن كثير وابن ذكوان وخلف عن حمزة وعن نفسه والكسائي بكسر القاف والهاء مع الإشباع وابن جماز بالإشباع ولخلاد وجهان: **الأول-** كأبي عمرو، **والثاني-** كابن كثير.

التوجيه: قال الألوسي: وقرأ أبو جعفر وقالون عن نافع ويعقوب «ويتقِهِ» بكسر القاف وكسر الهاء من غير إشباع، وقرأ أبو عمرو وحمزة في رواية العجلي وخلاد وأبو بكر في رواية حماد ويحيى بكسر القاف وسكون الهاء، وقرأ حفص بسكون القاف، وكسر الهاء غير مشبعة، والباقون بكسر القاف وكسر الهاء مشبعة بحيث تتولد ياء، ووجّه ذلك أبو عليّ بأن الأصل في هاء الضمير إذا كان ما قبلها متحركًا أن تشبع حركتها، كما في يؤته ويؤده ووجه عدم الإشباع أن ما قبل الضمير ساكن تقديرًا، ولا إشباع بحركته فيما إذا سكن ما قبله كـ «فيه» ومنه «ووجه إسكان الهاء أنّها هاء السكت وهي تسكن في كلامهم وقيل: هي هاء الضمير، لكن أجريت مجرى هاء السكت فسكنت، وكثيرًا ما يَجري الوصل مجرى الوقف وقد حُكي عن سيبويه أنه سمع من يقول: هذه أَمَهْ الله في الوصل والوقف، ووجه قراءة حفص أنه أعطى «يتقه» حكم كتف لكونه على وزنه فخفف بسكون وسطه لجعله ككلمة واحدة كما خففت (يلدا) في قوله:

وذوي ولد لم يلده أبوان (ولم يقل: يلداه).

وعن ابن الأنباري أنه لغة لبعض العرب في كل معتل حذف آخره فيقولون: لم أَرْ زيدًا يسقطون الحرف للجزم ثم يسكنون ما قبله، وعلى ذلك قوله:

ومـــن يـــتـــقْ فـــإن الله مـعـه ورزق الله مـــؤتـــاب وغـــاد

وقوله:

قـالـت سليمى اشـتـر لـنـا سويقًا وهـــاتْ خـبـز الـبـر أو دقيقا

والهاء إما للسكت وحركت لالتقاء الساكنين أو ضمير وكان القياس ضمها حينئذ كما في «منه» لكن السكون لعروضه لم يعتد به، ولئلا ينتقل من كسر لضم تقديرًا، وضُعِّف الأول لتحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل؛ كذا قيل فلا تغفل.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥]

القراءات: «كما استخلف» قرأ شعبة بضم التاء وكسر اللام، وقرأ الباقون بفتح التاء واللام على البناء للفاعل، «وليبدلنهم» قرأ ابن كثير وشعبة ويعقوب بإسكان الباء وتخفيف الدال، والباقون بفتح الباء وتشديد الدال مكسورة.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفوا أيضًا في قراءة قوله «وليبدلنهم»، فقرأ ذلك عامة الأمصار سوى عاصم «وليبدلنهم» بتشديد الدال بمعنى: وليغيرن حالهم عمّا هي عليه من الخوف إلى الأمن، والعرب تقول: قد بُدِّل فلان: إذا غيرت حاله، ولم يأت مكان فلان غيره، وكذلك كل مغيَّر عن حاله فهو عندهم مبدَّل بالتشديد وربما قيل بالتخفيف، وليس بالفصيح. فأما إذا جعل مكان الشئ المبدل غيره، فذلك بالتخفيف أبدلته فهو مُبْدَل وذلك كقولهم: أُبدل هذا الثوب: أي جُعل مكانه آخر غيره، وقد يقال بالتشديد، غير أن الفصيح من الكلام ما وصفت. وكان عاصم يقرؤه «وليبدلنهم» بتخفيف الدال.

والصواب من القراءة في ذلك: التشديد، على المعنى الذي وصفت قبلُ لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه، وأن ذاك تغيير حال الخوف إلى الأمن، وأرى عاصمًا ذهب إلى أن الأمن لما كان خلاف الخوف، وجَّه المعنى إلى أنه ذهب بحال الخوف، وجاء بحال الأمن، فخفف ذلك: ومن الدليل على ما قلنا من أن التخفيف إنما هو ما كان في إبدال شيء مكان آخر، قول أبي النجم:

عَزْلُ الأميرِ للأَميرِ الُمبْدَل .....

وقال القرطبي: «وليبدلنهم» قرأ ابن محيصن وابن كثير ويعقوب وأبو بكر بالتخفيف من أبدل وهي قراءة الحسن واختيار أبي حاتم، الباقون بالتشديد من بدّل وهي اختيار أبي عبيد لأنّها أكثر ما في القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وقال ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةً﴾ ونحوه وهما لغتان. قال النحاس: وحكى محمد بن الجهم عن الفراء قال: قرأ عاصم والأعمش «وليبدلنهم» مشددة وهذا غلط على عاصم وقد ذكر بعده غلطًا أشد منه وهو أنه حكى عن سائر الناس التخفيف قال النحاس: وزعم أحمد بن يحيى أن بين التثقيل والتخفيف فرقًا وأنه يقال بدَّلته أي غيرته وأبدلته أزلته وجعلت غيره **قال النحاس**: وهذا القول صحيح، كما تقول أبدل لي هذا الدرهم أي أزله وأعطني غيره وتقول: قد بدَّلت بعدنا أي غيرّت غير أنه قد يستعمل أحدهما موضع الآخر، والذي ذكره أكثر.

قلتُ: القراءاتان متواترتان، وكثرة استعمال الكلمة في معنىً لا يعني عدم جواز استعمالها في المعنى الآخر، وكفى بورود قراءة متواترة بها حجة على جواز استعمالها في المعنيين.

قوله «استخلف» قرئ بضم التاء وكسر اللام على البناء للمفعول للدلالة على أنّ ذلك سُنّةٌ ماضية كما يدل على رضا الكون كذلك بذلك الاستخلاف، فلو جعل اللهُ

الاستخلاف إلى غير الثقلين لاختاروا استخلاف هؤلاء المؤمنين، وقراءة البناء للفاعل لتعيين الفاعل لذلك، فالله وحده هو الذي يستخلف عباده المؤمنين الصالحين.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٧]

القراءات: «تحسبن» قرأ ابن عامر وحمزة وإدريس بخلف عنه بياء الغيب، وقرأ الباقون بتاء الخطاب وهو الوجه الثاني لإدريس، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة، وأبو جعفر بفتح السين، والباقون بكسرها.

التوجيه: قال الشنقيطي: والحاصل أنّ قراءة ابن عامر وحمزة بالياء التحتية وفتح السين وقراءة عاصم بالتاء الفوقية وفتح السين وقراءة الباقين من السبعة بالتاء الفوقية وكسر السين، وعلى قراءة من قرأ بالتاء الفوقية، فلا إشكال في الآية مع فتح السين وكسرها لأن الخطاب بقوله «لَا تَحْسَبَنَّ» للنبي ﷺ وقوله: «**الَّذِينَ كَفَرُوا**» هو المفعول الأول وقوله «**مُعْجِزِينَ**» هو المفعول الثاني لـ «تَحْسَبنَّ»، وأما على قراءة «ولا يَحْسَبَنَّ» بالياء التحتية، ففي الآية إشكال معروف، وذكر القرطبي الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الأول- أنّ قوله «الذين كفروا» في محل رفع فاعل «يحسبن» والمفعول الأول محذوف تقديره: أنفسهم و «معجزين» مفعول ثان، أي: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين الله في الأرض، وعزا هذا القول للزجاج والمفعول المحذوف قد تدل عليه قراءة من قرأ بالتاء الفوقية كما لا يخفى ومفعولا الفعل القلبي يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إن قام عليه دليل كما أشار له ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

ومثال حذف المفعولين معًا مع قيام الدليل عليهما قوله تعالى ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي: تزعمونهم شركائي.

الجواب **الثاني**- أن فاعل «يَحْسَبَنَّ» النبي ﷺ، لأنه مذكور في قوله قبله ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، أي لا يحسبن محمد ﷺ الذين كفروا معجزين وعلى هذا، فـ «الذين كفروا» مفعول أول و «مُعْجِزِيْنَ» مفعول ثان وعزا هذا القول للفراء وأبي عليّ.

الجواب **الثالث**- أنّ المعنى لا يحسبن الكافر الذين كفروا معجزين في الأرض وعزا هذا القول لعليّ بن سليمان وهو كالذي قبله، إلا أن الفاعل في الأول النبي ﷺ، وفي الثاني الكافر **وقال الزمخشري**: وقرئ «لا يحسبن» بالياء وفيه أوجه: أن يكون «مُعْجِزِيْنِ فِي الأَرْضِ» هما المفعولان. والمعنى: لا يحسبن الذين كفروا أحدًا يعجز الله في الأرض حتى يطمعوا هم في مثل ذلك، وهذا معنى قوي جيد وأن يكون فيه ضمير الرسول لتقدم ذكره في قوله «قُلْ أَطِيْعُوا اللهَ وَأَطِيْعوا الرَّسُوْلَ»، وأن يكون الأصل: لا يحسبنهم الذين كفروا معجزين ثمّ حذف الضمير الذي هو المفعول الأول، وكأن الذي سوّغ ذلك أنّ الفاعل والمفعولين لما كانت لشيء واحد اقتنع بذكر اثنين عن ذكر الثالث اهـ.

وما ذكره النحاس وأبو حاتم وغيرهما من أنّ قراءة من قرأ: «لاَ يَحْسَبَنَّ» بالياء التحتية خطأ، أو لحن كلام ساقط لا يلتفت إليه لأنها قراءة سبعية ثابتة ثبوتًا، لا يمكن الطعن فيه، وقرأ بها من السبعة ابن عامر وحمزة كما تقدم، وأظهر الأجوبة عندي: أنّ «معجزين في الأرض» هما المفعولان، فالمفعول الأول «مُعْجِزِينَ»، والمفعول الثاني: دل عليه قوله «فِي الأَرْضِ»، أي: لا تحسبن معجزين الله موجودين أو كائنين في الأرض، والعلم عند الله تعالى.

قلتُ: قرئ بكسر السين وفتحها، وهما لغتان في كلمة «حسب» كما تقدم، ولعل وجههما هو قطع كلّ ظنّ أو أملٍ عند هؤلاء الكفار وغيرهم في أن يكون الكفار معجزين الله، سواءٌ قلّ هذا الظنّ جدًّا أو قلّ بدرجةٍ عادية، فإنّ الفتحة والكسرة هما أخف الحركات، ولذا لم يُقرأ بالضمة التي هي أقوى الحركات، وإذا انتفى القليل؛ انتفى الكثير بالأولى.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ﴾ [النور: ٥٨].

القراءات: «ثلاث عورات» قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر «ثلاث» بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

التوجيه: قال الألوسي: وقوله تعالى «ثَلَاثُ عَورَات» خبر مبتدأ محذوف، وقوله سبحانه «لَّكُمْ» متعلق بمحذوف وقع صفة له، أي هنّ ثلاث عورات كائنة لكم والعورة: والخلل، و منه أعور الفارس وأعور المكان: إذا اختل حاله والأعور: المختل العين، وعورة الإنسان سوأته وأصلها كما قال الراغب: من العار وذلك لما يلحق في ظهورها من العار أي المذمة، وضمير هنّ المحذوف للأوقات الثلاثة، والكلام على حذف مضاف أي هي ثلاث أوقات يختل فيها التستر عادة، وقدَّر أبو البقاء المضاف قبل «ثلاث»، فقال: أي هي أوقات ثلاث عورات أو لا حذف فيه وإطلاق العورات على الأوقات المذكورة المشتملة عليها للمبالغة كأنها نفس العورات، والجملة استئناف مسوق لبيان علة طلب الاستئذان في تلك الأوقات. وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي: «ثلاث»، بالنصب على أنه بدل من «ثلاث مرات» وجوَّز أبو البقاء كونه بدلًا من الأوقات المذكورة وكونه منصوبًا بإضمار أعني.

وقال القرطبي: قرأ جمهور السبعة «ثلاث عورات» برفع «ثلاث» وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم «ثلاث»، بالنصب على البدل من الظرف في قوله «ثلاث مرات» قال أبو حاتم: النصب ضعيف مردود، وقال الفراء: الرفع أحب إليّ؛ قال: وإنّما اخترت الرفع لأنّ المعنى: هذه الخصال ثلاث عورات، والرفع عند الكسائي بالابتداء

والخبر عنده ما بعده ولم يقل بالعائد وقال نصًا بالابتداء؛ قال: والعورات الساعات التي تكون فيها العورة، إلا أنه قرأ بالنصب، والنصب فيه قولان: **أحدهما-** أنه مردود على قوله: ثلاث مرات، ولهذا استبعده الفراء. وقال الزجاج: المعنى ليستأذنكم أوقات ثلاث عورات، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

obeikandl.com